على أحزاب (المشترك) التجاوب مع الحوار وتغليب مصلحة الوطن على رغبتها في تحقيق المكاسب

عدد من الوزراء ورؤساء الجامعات خضعوا للتحقيق في قضايا فساد

إدارة المعاهد من قبل الدولة عديمة الفعالية ولا بد أن نشرك القطاع الخاص في إدارة بعض المعاهد

قمنا بطبع عملة الـ 250 ريالاً بدلا عن فئة الـ 200 ريال وهذا لن يضيف أي عبء اقتصادي .. وليس هناك نية لطبع فئة (الخمسة) آلاف ريال

سنحاصر الفساد الموجود في الضرائب الذي يرجع بعضه إلى التهرب المتعمد والتحايل

إنشاء الصندوق السيادي.

الحكومة ما زالت تعتمد في إيراداتها على النفط دون محاولة إيجاد بدائل أخرى وهناك من يتحدث عن الفساد بالتحصيل الضريبي من المؤسسات والعقارات والشركات وهذا الخلل لم يتم إصلاحه؟

- أنا أتفق معك في هذا الجانب وقد حصل نقاش طويل حول الميزانية في اجتماع الحكومة وقد حددنا بأن يكون هناك تنوع للأوعية الضريبية ولاحظنا أن هناك قصوراً ونحن نعيد النظر في الضرائب المختلفة بحيث تكون فعالة. وربما تابعت حينما بدأنا بإقرار ضريبة المبيعات فقد حدثت حملة شعواء من بعض رجال الأعمال مع أنها تعد الأسلوب الأمثل للتحصيل.

يتم تحصيلها من المنبع وجاء هذا الاتفاق بعد جلسات مع التجار ورجال الأعمال.

في الضرائب فساد بعضه يرجع إلى التهرب المتعمد والتحايل وسنحاصره وسنعقد نهاية هذا الشهر جلسة تقييمية لموضوع موارد الدولة وتحصيلها وكيفية الاستفادة منها.

في هذا الموضوع يشكو رجال أعمال وتجار من أنهم يظلمون بفرض ضرائب عليهم فقط لأنهم يستوردون السلع بطرق قانونية بينما نافذون يقومون بتهريبها وبيعها بأسعار أقل فما هو دور الحكومة أولا في الحد من ظاهرة التهريب؟

- من حيث المبدأ لا بد من إيقاف ظاهرة التهريب ونحن نعمل جهدنا ولكن أنت في بلد يمتد على أكثر من 400 كيلو متر على البحر يصعب معه التحكم بنوافذ التهريب 100 ٪ وسنعمل على تحديد آلية واضحة لمحاربته.

ولكن ماذا عن التهريب الذي يقوم به نافذون ربما بتغاض من الأجهزة المعنية؟

- أياً كان وراء التهريب فهو مرفوض جملة وتفصيلا وقد ضبطت الكثير من السلع المهربة وتمت مصادرتها وأنا أتابع شخصيا مثل هذه القضايا.

دعنا ننتقل لمسألة الأولويات التي أقرتها الحكومة.. فهناك من يطرح أنها دون ما قدمه البرنامج الحكومي وأيضا هي عبارة عن وسائل إجرائية وليست إستراتيجية وأنها جاءت من خارج الحكومة.

- الأولويات العشر هي موجودة ضمن برنامج الحكومة وقد لا تكون بالترتيب التي صيغت به ولو راجعت البرنامج ستجد هذه الأولويات بصيغ أخرى، فعلى سبيل المثال إحلال محطات الغاز كلها بدلا عن محطات الديزل موجودة.

دعني أقاطعك حول هذه النقطة لأن الحكومة مع ذلك أنزلت مناقصات لشراء محطات تعمل بالديزل؟

- لكن المبدأ أننا سائرون نحو الإحلال الكامل للمحطات الغازية الكهربائية بدلا عن تلك التي تعمل بالديزل.

ماذا عن المناقصات لمحطات تعمل بالديزل؟

- تم هذا إلى أن تأتي لأنها بحاجة إلى زمن طويل حتى ترى النور بسبب الإجراءات.

ولكن ماذا عن مصير (مأرب1) متى سترى النور؟

-هذه المحطة تنفذها ثلاث شركات، محطة التوليد 341 ميجا نفذتها شركة سيمنس الألمانية وشركة النقل (الأبراج) نفذتها شركة كورية ومحطة التحويل التي فيها المشكلة وهي التي تحول الجهد العالي إلى جهد منخفض سواء في مأرب أو بني حشيش نفذتها وبطء شديد شركة إيرانية وهذا ما ضيع الوقت وكان الخيار إما أن نلغي الاتفاق وبالتالي نعيد المناقصة وهذه قد تأخذ سنوات وإما أن نستدعيهم وكان ذلك، حيث التقيت بهم وحللنا المشكلة وحين وصلنا لمرحلة التشغيل في شهر أكتوبر حصلت مشكلة بسب الغاز المستخدم لوجود شوائب وشكلنا لجنة عليا لحل الإشكال وإن شاء الله لن يمر يناير إلا وقد حلت المشكلة تماما.

ولكن لماذا لم يطبق مثل هذا الحل على مأرب2 التي ألغيت مناقصتها فيما كانت ما زالت في الهيئة الاستشارية للتحليل؟

- يجب أن تعرف أن المناقصات الخاصة بمحطات الكهرباء معقدة، لأنها تتطلب مواصفات واضحة ومحددة ومشكلتنا تمثلت في الوكلاء الموجودين في اليمن الذين يمثلون الشركات وهذه المناقصة هي الثانية التي نلغيها وألغيت المناقصة الأولى بطلب من الصندوق السعودي والذي قال إننا لن نمول ولم نعلم السبب حتى الآن، رغم أن الأسعار في المناقصة السابقة كانت 750 ألف دولار للميجا الواحد ولفتنا نظرهم إلى أن الأسعار سترتفع لو أعلنا مناقصة ثانية وصمموا حتى تكون المناقصة شفافة - كما قالوا- وللأسف أعدنا المناقصة واستمرت إجراءاتها أكثر من عام ولم تتقدم لفتح العروض المالية سوى شركتين ووصلت أسعارهما إلى مليون وثلاثمائة ألف دولار للميجا الواحد، ومرة ثانية قال الصندوق العربي لا يمكن أن تمر لأن الأسعار غالية. واتخذنا قراراً في اللجنة العليا للطاقة بأن يتم توجيه طلب للشركات المصنعة للتوربينات وعددها أربع أو خمس في العالم ويتم التفاوض معها مباشرة وكلفنا وزير الكهرباء باستدعاء مندوبيها إلى اليمن بحيث من يقدم سعراً أفضل نقبله، اختصارا للإجراءات وقانون المناقصات يسمح بهذا.

هل انحصر الاعتراض فقط من الصندوق العربي؟

- لا .. نحن اعترضنا أيضا على الأسعار ولكنه نبهنا إلى ذلك.

لو عدنا إلى السؤال حول جدوى الأولويات؟

- في الحقيقة حينما قدمت الحكومة برنامجها على أساس أن هناك انتخابات ستجرى في إبريل 2009م وهو ما يعني تغييرها كاستحقاق دستوري جعلنا نقدم برنامجنا لعامين فقط ولأنه لم يتم إنجاز كل شيء رأى فخامة الرئيس بعد استشارات محددة أن يتم أخذ ما هو في هذه العشر الأولويات وأن تركز الحكومة عليها، وهذا لا يعني إهمال بقية المسائل الأخرى، التعليم والصحة ولكن يتم التركيز على الأولويات ولهذا تم تصميم الموازنة لتلبية احتياجات هذه الأولويات واعتبرها من صلب عملنا.

يعني هل هي مقدمة من الأخ الرئيس؟

- هي موجودة في برنامج الحكومة وبرنامج الرئيس ولكن فخامته بلورها في رسالة إلى الحكومة وأنا أعتبر لو تحقق جزء منها خلال ما تبقى من فترة الحكومة فإنه سيكون خيرا كثيرا.

ولكن على رأس هذه الأولويات توظيف مائة يمني من خارج اليمن وداخلها لرفد مؤسسات معنية بهؤلاء بدعوى أنهم كفاءات يمكن أن يصلحوا الخلل الحاصل داخل هذه المؤسسات.. هل ترى نجاعة مثل هذا الأمر باعتبار أن هؤلاء الوافدين سيكونون متميزين عن بقية الموظفين سواء بما يستلمونه من أجور أو بمميزات أخرى، لماذا لا يتم تبني كفاءات من داخل كل مؤسسة؟

- إن مشكلتنا هي مشكلة إدارة وبالتالي هناك وظائف تعتبر مفاتيح وبعض شاغليها يمثلون عوائق للتنمية وبالتالي لا بد من التركيز على اختيار كفاءات متميزة لهذه المواقع وعندنا وظائف رائدة ومتميزة، فمثلا اللجنة العليا للمناقصات رواتبها كبيرة جدا ولا بد أن نخلق داخل الجهاز الحكومي هذه الوظائف النوعية وسيتم اختيار الأشخاص من خلال المنافسة الشديدة وبنود مرجعية واضحة.

ولكن كأنكم تقرون بأنه ليس هناك كفاءات داخل المؤسسات؟

- أنا لم أقل إنه لا توجد كفاءات.

ولكن حينما تستورد من خارج اليمن ...

- (مقاطعا) ما المانع من الاستعانة بخبرات متميزة بحيث لن يصل إلى هذا الموقع إلا كفاءات متميزة.

أضرب لك مثلاً برئاسة الحكومة التي حدد لها 20 شخصا يتم توظيفهم هل أنت ...؟

- (مقاطعا) شوف الأمر هو أولوية وهذا خاضع لشركة استشارية تنظر فيه لأنه يتطلب تعديلات في قوانين الخدمة والوظيفة والأجور إذا حسمنا الأمر لهذه الكفاءات.

تقول إنه لم يتم حسم هذه المسألة؟

- ما زالت هذه أولوية مثلها مثل غيرها خاضعة لشركة استشارية لها سمعة طيبة جدا بحيث تعمل الآلية وطرق الاختيار وما هي التشريعات المطلوبة.

دعم المشتقات النفطية في ظل التهريب الحاصل أصبح مشكلة كبيرة كيف تنظرون إلى هذا الامر؟

- دعم المشتقات النفطية هو خلل كبير وإهدار كبير لموارد الدولة وقد قلت يوما لتتخذ الحكومة قرار رفع الدعم حتى وإن قدمت استقالتها بعد ذلك. وعندنا دراسات تؤكد أن المستفيدين من دعم الديزل هم 20٪ الذين هم المزارعون والباقي أصحاب السيارات وهؤلاء لماذا ندعمهم وبالتالي حضرت إلى مجلس النواب وعرضت عليهم المشكلة وقولوني ما لم أقل حول عدد المهربين وكمية ما يهرب وما عملته هو أنني عرضت التحديات التي أمامنا وكم نهدر من مال وصل إلى أكثر من 450 ملياراً لدعم هذه المشتقات وعلى أي حال فإننا لن نتخذ مثل هذا القرار برفع أسعار المشتقات النفطية إلا بعد أن نوظف مثل هذا العائد الكبير في شبكة الضمان الاجتماعي ولتعزيز المرتبات ولدعم الرعاية الاجتماعية وسيذهب للتنمية والبنية التحتية. ولذا نحن ندرس مثل هذا الأمر ولكن لا بد أن يتم وفق رؤية واضحة حتى لا نزايد على بعضنا لأن تداعياته لا بد أن تطرح على مجلس النواب أو في المجالس المحلية أو في الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

الآن هل هناك قرار برفع الدعم؟

- نحن ندرس هذا الأمر ليس من الناحية الفنية فقط بل دراسة اجتماعية أيضاً، ونحن الآن نعمل إستراتيجية للتواصل وينبغي أن نطرق كل الأبواب وأن نقنع الآخرين والمجتمع بحجم هذه المشكلة.

كيف سيتم التواصل؟

- نذهب لمجلس النواب والمجالس المحلية ونقنعهم وحتى الصحف يجب أن يكون لها دور وعندما نهيئ الناس وينضج الأمر عندها نبدأ برفع الدعم سواء بشكل تدريجي أو كلي ولكن أقول لك وللأسف الشديد أن المعارضة كلما انعدم النفط ولو لساعات أثارت الشائعات وهيجت الناس من أن هناك جرعة ورفعاً للدعم وبحيث تحولت إلى معارضة مناكفات بدون عقلانية أو رشد وترفض أن تفهم أو تناقش الأمر بواقعية رغم أن من ضمن إستراتيجية التواصل والالتقاء مع المعارضة لنطرح أهمية رفع هذا الدعم.

ولكن هم يقولون لماذا لا يتم منع المهربين وهم قلة بدلا من معاقبة الشعب بكامله؟

- حيثما وجد الدعم وجد الاختلال وصحيح أن من واجبات الدولة منع المهربين وهي تقوم بذلك وتقبض عليهم وهناك تهريب داخلي حيث كنا قد اتخذنا قراراً بأن المصانع التي تستخدم كميات كبيرة من الديزل يباع لها بالسعر المدعوم ولكنا وجدنا أن هناك من يبيع لهم بالسعر المدعوم وهنا يتوجب علينا البحث في جذر الخلل وليس عوارضه ولدينا تجربة رفع الدعم عن المواد الغذائية وهي ناجحة.

ولكن يقال إن هناك تهريباً رسمياً وهو الأكبر؟

- لا يشكل حالة كبيرة والتهريب الأكبر هو التهريب الداخلي للمصانع وغيرها.

ولكن القرار الخاص بالمصانع لم يتخذ إلا متأخراً بينما التهريب له فترة طويلة؟

- صحيح ولكن هناك محاربة للتهريب وهي مهمة أصيلة للحكومة.

أسألك عن الإهمال الحاصل لمحافظة عدن وبالذات في ما يخص التأخر في استثمار مينائها وموقعها الاستراتيجيين؟

- عدن احتلت إحدى الأولويات التي أولاها فخامة الرئيس اهتمامه وقلنا إنه لا بد أن تكون لنا خريطة واضحة لعدن باعتبارها مدينة تجارية وصناعية وتم إنشاء المنطقة الحرة بقانون واضح وأهم ميزة هي الحفاظ على أراضيها، ولكن عدن هي الميناء ولن ينتعش أي نشاط فيها ما لم ينتعش الميناء وكان قد روج في فترة من الفترات السابقة لإدارة ميناء عدن ودخلت عدد من الشركات وحصل لغط في هذا الأمر ورفضت الاتفاقية فيما بعد ونحن في هذه الحكومة قدمنا مقترحاً وقلنا إنه ينبغي أن تتقدم بشراكة تطويرية مع شركة لها باع طويل في عملية إنشاء الموانئ وتطويرها وتباحثنا مع شركة موانئ دبي وألغينا الاتفاقية السابقة وتم إنشاء شركة مشتركة 50٪ لموانئ عدن و50٪ لموانئ دبي بحيث تدخل اليمن بالأصول وهم يقومون بمهمة التطوير وتكون الإدارة لموانئ دبي ورغم أن الاتفاق لم يمر عليه سوى عام إلا أنه تحقق عمل مبدع وقد زرته مؤخرا لولا تأثير القرصنة الذي خفض نسبة النشاط إلى 40٪ ونعتبر ذلك حدثا طارئا.

طيب متى سينعكس ذلك على مطار عدن الذي أصبح شبه مشلول؟

- أقول لك لن يتحرك شيء في عدن سواء المنطقة الصناعية أو المطار أو غيره لن يتحرك بشكل كبير إلا إذا انطلق ميناء عدن.

طيب متى سينطلق هل هناك سقف محدد؟

- قريبا وعندهم برنامج زمني محدد وأنا اطلعت عليه.

هل حدث إجحاف بحق اليمن في هذه الاتفاقية مقارنة باتفاقية الشركة الكويتية التي يقال إنها قدمت عرضاً أفضل؟

-انتهت كلها.. كانت الفكرة السابقة أنها تحصل مناقصة لتطوير وإدارة ميناء عدن دون تدخل من الدولة ونجحت موانئ دبي ولكننا في الأخير درسنا الموضوع ورأينا أن نلغي هذا الأمر وندخل في شراكة حقيقية وهو مكسب كبير وإذا نجحت يمكن أن ننتقل بها إلى ميناءي الحديدة والمكلا.

دكتور هناك لغط حول دور اللجنة الفنية والبعض يعتبرها حكومة مصغرة، ما الداعي لإنشائها؟

- الأولويات العشر تتطلب إنشاء مكتب تنفيذي ولا يعقل أن نشكله من كل الوزراء ولكن من الوزراء المعنيين بهذه الأولويات العشر وهذا المكتب برئاستي وأنا صاحب القرار الأول والأخير فيه وهذا يتطلب عملاً فنياً ولهذا شكلنا لجنة فنية للمكتب التنفيذي وهي تمثل بعض الوزارات المالية ، التخطيط وغيرها بحيث يفككون هذه الأولويات ويقترحون ماذا يجب عمله بمصفوفات تنفيذية واضحة وللأمانة فهم يبذلون كثيرا من الجهد وقد حصلت لقاءات عديدة على كل أولوية من هذه الأولويات وتم استدعاء المعنيين في كل وزارة لمناقشة كل التفاصيل وهناك خطوات قد تمت في عدد من المجالات وكل ما تم مناقشته والتوصل إليه يتم رفعه إلى المكتب التنفيذي الذي قررنا أن يعقد اجتماعاته كل عشرة أيام ونرفع بهذا تقريراً إلى فخامة الرئيس كل شهر في مصفوفات واضحة.

في ما يخص مصافي عدن وتخفيض حصتهم من النفط الخام إلى النصف هل هي مقدمة لخصخصتها رغم كونها ناجحة ولا تكلف الدولة أي مبالغ مالية؟

- أنا أعتبر مصفاة عدن مشروعاً استراتيجياً وهي تلعب دوراً كبيراً وحين أنشئت لم تكن تعتمد على النفط المحلي وعندنا اتجاه أن أي مصفاة يريد إنشاءها أي مستثمر لا يشترط أن نساعده بتمويله بالنفط ومصفاة عدن أنشئت في 58 بالاعتماد على استيراد النفط الخام وكانت تكرره وتصدره ونحن الآن في لجنة تسويق النفط التي هي برئاستي نتسوق النفط بشفافية مطلقة ومن خلال المراسلات بيننا وبين هذه الشركات وجدنا أن نفط مأرب لم يكن معروفاً في السوق العالمية وبالقياس للسعر الرسمي الذي نحصل عليه من نفط مأرب نبيع ما تبقى منه لمصفاة عدن ونفط مأرب أصبح معروفا الآن وأصبح سعره سعر برنت زائداً ثمانين سنتاً ومصفاة عدن عمرها كبير تقادمت آلياتها وهي بحاجة إلى تحديث ولا يجب أن يفهم من هذا الامر أننا نسعى للخصخصة، ولكن يمكن أن ندخل شريكاً استراتيجياً لتحديث المصفاة بشكل كامل ونبقي حصة الدولة أو نجعل جزءاً منها شريكاً استراتيجياً يحدثها ونفتح الباقي للاكتتاب العام ومن ضمن ذلك العمال وتصبح شركة مساهمة أما في وضعها الحالي فهي لا تشتغل بأكثر من 30٪ وبالتالي لا بد من تحديثها واحتفاظ الدولة بالنصيب الأكبر لأن هذه المصفاة ارتبطت بها أسر عديدة على مدى تاريخها.

ولكن المشكلة أن المصفاة تم تغيير توربيناتها بحيث تتلاءم فقط مع خام مأرب. والأمر الثاني أعلم أن المصفاة تشتري خام مأرب بالسعر العالمي؟

- مزايا بيعنا لنفط مأرب أننا أدخلناه للسوق العالمية بحوالي 600 ألف برميل لأن هذا أحد الشروط وما تبقى أكثر من 75٪ يباع للمصفاة وأصبح لدينا سعر رسمي يمكننا أن نعرضه على المصفاة.

لو انتقلنا دكتور إلى ما يحدث في عدد من المحافظات الجنوبية من انفلات أمني وقتل وصل الأمر إلى أن شخصاً يفرض العصيان المدني وينجح في ظل غياب كامل للدولة وللسلطة المحلية؟

- أولاً.. أكبر إنجاز تحقق في تاريخ اليمن هي الوحدة وكان هذا في عهد الرئيس علي عبدالله صالح وبعد تحقيق الوحدة هناك من فقد مصالحه خاصة بعد هروب الحزب الاشتراكي إليها بدليل الاعتكافات التي حصلت قبل الحرب.

يا دكتور لماذا لا نركز على ما هو حاصل بدلا من العودة إلى الماضي؟

- لحظة .. هذه خلفية لا بد من العودة إليها لأن ما يجري اليوم هو بقايا الدعوة لانفصال 94، لأن الخطاب هو نفس الخطاب وما قاله علي سالم البيض في تبني انفصال 94 كرره اليوم في 2009م وأقول لك إنه غير صحيح أن ما يجري في الجنوب من دعوات انفصالية هو بسبب استحقاقات ومطالب حقوقية. هذه أجندة في رؤوس كثير ممن فقدوا مصالحهم لأن الانفصال دعي إليه في 94م، ولم تكن هناك مطالب ولا مشاكل أراضي بل العكس، فالأراضي هم من وزعوها. ومع ذلك الدولة حلت مشاكل هؤلاء بحق ومن دون حق وعاد كثير من المتقاعدين الذين يكلفون الدولة اليوم عشرات المليارات.

لماذا لا تتحدث عما يجري في الواقع اليوم؟

- أولا أنا أعتقد أن ما حظيت به المحافظات الجنوبية أكبر بكثير في مجالات التنمية مما حصلت عليه المحافظات الشمالية. ماذا يريد هؤلاء؟ انظر إلى عدن كيف كانت وكيف أصبحت اليوم؟

هل يعقل أن كل هؤلاء الذين يخرجون للشارع لا تحركهم مطالب؟

- هؤلاء مجرد بقايا لمن دعوا إلى الانفصال.

ولكن أحيانا يخرج الناس بالآلاف؟!.

- لا تهول يا أخي، إن المظاهرات التي تخرج لا تزيد على خمسين شخصا أو مائتين على الأكثر وهؤلاء ماذا يشكلون بالنسبة للغالبية العظمى المساندة للوحدة والذين سيدافعون عنها، لكن هؤلاء الذين فقدوا مصالحهم ممن كانوا مسئولين للحزب أو لمنظمات جماهيرية في الحزب الاشتراكي.

ولكن أحد أبرز هؤلاء والذي يقود العصيان لم يكن من الحزب الاشتراكي بل كان عدوا له، وإنما كان محسوبا على الدولة وأقصد طارق الفضلي؟

- هذا عنده أجندة ثانية لأنه قد حدث تداخل في الأشياء وتعدى الأمر الدعوة إلى ما قبل 22 مايو وحدثت شطحات أخرى تدعو للعودة إلى ما قبل ثورة أكتوبر والفضلي يسعى لإعادة سلطنته في ظل هذه الهوشلية وكل أصبح يحمل أجندة.

ولكن لماذا لا يفعل القانون في كل ما يجري، فهناك غياب شبه كامل للدولة وللسلطة المحلية التي حتى لم تحم من كان يرغب في الخروج لمتجره لطلب الرزق؟

- كان كلفني فخامة الرئيس بالنزول إلى عدن والتقيت بقيادتي محافظتي لحج وأبين وطرحت عليهما مجموعة من الأسئلة وكان من أهمها حول غياب دور السلطة المحلية وخاصة إزاء أولئك الذين يقومون بأعمال إجرامية من قتل للناس بالبطاقة.. وقطع الطرق والقتل بالبطاقة هي أساليب الحزب الاشتراكي وكانوا في دورات العنف التي تحصل قبل الوحدة كل خمس سنوات يقتلون بالبطاقة، هذه بصمات الحزب الذي كان يحكم بالحديد والنار وبالتالي حثثنا السلطة المحلية على أن تكون اللجان الأمنية فاعلة وفي انعقاد مستمر لضبط مرتكبي هذه الجرائم مهما كلف الأمر.

ولكن السلطات المحلية واللجان الأمنية لم تستطع كبح جماح ما يحدث؟

- يا أخي الأعمال محصورة في مجموعة بسيطة من بعض قرى المديريات وليس حتى في مديريات كاملة، في الحبيلين وقليل في أبين وفي بعض شبوة ولكن بقية المحافظات الجنوبية هادئة وإذا خرج خمسون شخصاً للتظاهر والاعتصام هنا أو هناك أو حتى حدث قتل هذه تحصل وأنا أعتبر أن الوضع مسيطر عليه، أما في موضوع الدعوة للانفصال فأنا أكرر أنها ليست لها علاقة بالحقوق أو بمظالم تطال أبناء المحافظات الجنوبية والمظالم إن وجدت فهي موجودة في كل المحافظات ومشاكل الأراضي والبطالة هي موجودة في كل مكان ويجب التفريق بين مطالب حقوقية ومصير وطن، فهل من العقل أن تقول أنا عاطل عن العمل أريد الانفصال.. من أعطى هؤلاء الوصاية على هذا الجزء او ذاك من البلاد؟!

لكن لماذا أنت شديد في تحميل الحزب الاشتراكي تبعات ما يجري، بينما الفضلي المقترف لجملة من الأعمال غير القانونية تقفز عليه ولا تأتي إليه إلا عرضاً؟

- أنا قلت لك إن البعض ينادي بالعودة إلى ما قبل 22 مايو.. إلى المشيخات والسلطنات والفضلي له أجندته وكل من هؤلاء يغني على ليلاه.

آلية الدولة هي القانون والقضاء لماذا لا يستخدمان إزاء ما يجري والفضلي تحديدا؟

- نحن نعمل على ذلك والسلطة المحلية هي المعنية بضبط المخالفين للقانون وفي كل محافظة لجنة أمنية برئاسة محافظ المحافظة وينبغي أن تكون في حالة انعقاد مستمر ولها خططها الأمنية الواضحة بحيث تحدد ما هي المتطلبات لضبط الأمن وهو ما يحدث ونحن نتابع واللجنة الأمنية العليا في حالة انعقاد دائم وأي تقصير سيحاسب.

هل من صلاحية اللجنة الأمنية في المحافظة القبض على الفضلي أم أنه قرار سياسي .. نقول هذا لأن هناك اعتقالات تطال متظاهرين عزلاً؟

- اللجنة الأمنية في المحافظة هي التي تقرر الإجراءات وفق أعمال الشغب وما يرافقها، لأن مهمتها هنا أصيلة ولا أحد يقول لها أن تغض الطرف عن أي شخص يثير شغباً أو يقوم بالقتل ولذا لو كان عند اللجان الأمنية في المحافظات خطط أمنية تعمل في ضوئها فإنها ستعمل وستتخذ قرارات بحسب ما تراه مناسبا.

من مجمل حديثك كأنك تقول إنه لا توجد أزمة في المحافظات الجنوبية؟

-لا.. لا توجد أزمة هناك شغب يقف خلفه أناس فقدوا مصالحهم وانفصاليون مرتبطون بأجندة انفصال 94م، هؤلاء هم الذين يثيرون الشغب وشعب الجنوب وحدوي حتى العظم ودافع عن وحدته في 94.

أليس في حديثك تبسيط للمشكلة وأنت كرئيس للحكومة لماذا - بدلا من إنكار المشكلة – لا تقوم بمناقشتها والبحث عن حلول لها؟

- ليس هناك تبسيط والحديث عن حلول يتم في إطار الوطن كله ونحن في مشروع التعديلات الدستورية الذي طرحه فخامة الرئيس ، هناك حديث عن حكم محلي وقد عملنا استراتيجية وطنية له تبدأ بالتدريج أولا في المحافظات التي هي مهيأة وبها تنمية وقدرات كبيرة تبدأ بها بحيث إن هذه المحافظة أو تلك تكون المسئولة عن إدارة شئونها ولكن لا بد أن يبدأ بالتدريج، فاليمن طوال تاريخها كانت دولة مركزية ولكن ينبغي أن ترسي مفهوم الحكم المحلي وهو ما جاءت به التعديلات الدستورية.

هل الاتجاه هو نحو حكم محلي كامل أم واسع؟

- هذه مصطلحات عائمة.. وما نقوله هو إننا سنعطي صلاحيات في إطار الدولة المركزية، فمثلا فرنسا دولة مركزية وفيها حكم محلي وليس فيها فيدرالية ولذا أقول سيكون هناك دولة مركزية بالتأكيد لكن ينبغي أن تعطى كل الصلاحيات لمسئولي المحافظات.. فماذا يعني الحكم المحلي سوى أن تكون المديرية المرتبطة بالخدمات بالتعليم بالصحة بالشرطة وأعطيها الصلاحيات وأنمي قدراتها بحيث تستطيع تنفيذ برامجها الاستثمارية والخدمية بشكل ممتاز.

أخي العزيز دخلت معارك جانبية البعض اعتبرها أنها ليست من مهام رئيس الحكومة وذلك حينما كتبت ضد الرئيس الأسبق علي ناصر محمد.. ما هو الباعث لذلك؟

-أولا البادئ أظلم وعلي ناصر في حديث صحفي له سُئل عن دور القيادات الجنوبية في السلطة (رغم أني لا أحبذ مثل هذه التصنيفات) ورد عليه فعلا أن هناك قيادات ولكنها لا ترتقي إلى مستوى القرار ولا تحقق طموحات الجنوبيين وكأنما أنا موجود كرئيس للوزراء،لأحقق طموحات هذه القرية أو تلك واستفزني هذا التصريح أما غيره فلا وأنا أمارس عملي كرئيس للحكومة لكل اليمن وأهتم بمشاكل كل اليمن وأحل مشاكل كل اليمن.

ولكن لماذا التحسس.. كونك رئيس حكومة لكل اليمن لا يعني أنك لست من أبناء محافظة أو حتى قرية معينة والملاحظ أن قيادات من أبناء هذه المحافظات في الجنوب لم ينعكس وجودهم لتهدئة الوضع فيها بحكم العلاقة والمعرفة والقرابة؟

-هذا هو دور الدولة وأنا رئيس وزراء لليمن.

ولكن هذا لا يعني أنك لست من أبناء شبوة؟

- صحيح أنا من أبنائها وأتشرف أنني ولدت في شبوة وأنا لا أنظر إلى هذه العصبية لكي أهتم بهذه القرى أو تلك وأنا أشتغل وفق رؤية مؤسسية وأعرف ماذا يعني منصبي كرئيس للحكومة.

ولكن أسألك هل أبناء المحافظات الجنوبية ممن تم تعيينهم كقيادات في الدولة يصنعون قرارات وهل أنت صانع قرار كرئيس للحكومة؟

- نعم أصنع القرار وفق مهامي الدستورية والقانونية أنا أصنع قراراً، أترأس مجلس الوزراء وأصدر قرارات وأمارس صلاحياتي كاملة وبالتأكيد رئيس الجمهورية هو رئيسي وبالتالي في بعض القضايا نحن نتشاور ولا يوجد أي تدخلات وإن وجدت أرفضها.

أسألك هل تملك الحكومة إستراتيجية محددة وواضحة ستقوم بتنفيذها في الانتخابات القادمة؟

- نعم الأولويات العشر وإنجازها ونحن قريبا سننجز المهام التنفيذية والتفصيلية لكل أولوية والموازنة العامة صممت تمويليا لإنجاز هذه المهام ولو أكملت الحكومة بما تبقى لها من فترة هذه المهام أو بعضها فأنا أعتبرها إنجازاً.

ولكن هل من أولويات أي حكومة أن تهجر مواطنيها بدلا من إيجاد فرص عمل لهم؟

-أنا قلت لك إن دورة الاستثمار طويلة ولا يمكن أن نراهن كثيرا عليها لان دورة المشاريع طويلة وأنت تعرف أن شعبنا معروف أنه شعب مهاجر والحل عبر المدى القصير والمتوسط هو فتح آفاق العمل في الخارج ولكن علينا أن نهيئ عمالة بشكل ممتاز فنيا وعمليا ليصبحوا عمالة مطلوبة في دول الخليج، هذا هو الحل ولكن على المدى الطويل يجب اعتماد الاستثمارات النوعية.

ما هي علاقاتك كرئيس حكومة بالمعارضة هل تناقشون قضايا البلد الشائكة الاقتصادية على الأقل؟

- نلتقي بهم ولدينا علاقات طيبة والتقيت بقيادة اللقاء المشترك رسميا والتقي بقيادات الأحزاب الأخرى مثلما ألتقي بقيادات المنظمات المهنية مع أن اللقاء المشترك جزء من المشكلة بعد أن تراجعوا عن تنفيذ اتفاق فبراير الذي على أساسه تم تأجيل الانتخابات وبعد أن كانوا قد رحبوا به وعادوا وانقلبوا عليه ولم يتجاوبوا على الإطلاق مع الدعوات للحوار ولا أدري ما هي أجندتهم رغم أن المؤتمر الشعبي كان قادراً على إجراء انتخابات ومع ذلك رأينا التنازل والتأجيل والآن الوقت يمر والمشترك متهرب.

مؤخرا جدد الرئيس دعوته للحوار كيف تنظر إليه في ظل رفض المعارضة؟

- أولا لقد عودنا الرئيس على أن تعامله مع الآخرين ينطلق من كونه رئيسا للجميع وليس لحزب واحد وعادة ما يقدم تنازلات من أجل مصلحة البلد في أوقات كثيرة رغما عن تحفظات حزبه ولذا فإن دعوة فخامته للحوار Mهي استمرار لنهجه الذي عرفناه وكل ما نأمله هو أن يتعاطى المشترك مع هذه الدعوة باعتبارها بمثابة الفرصة الأخيرة له وأن يجعل المصلحة الوطنية مقدمة على الرغبة المجنونة في تحقيق مكاسب ونقاط على حساب استقرار البلد وشعبه، ونحن هنا كحكومة نؤكد وقوفنا المستمر والدائم مع كل ما ينتهجه الرئيس وما يقره من توجهات دافعها الأول والأخير مصلحة اليمن أرضا وشعبا حيث تعد هذه الدعوة للحوار فاتحة خير نأمل أن يتم تقديرها من قبل المدعوين.

هل تقول هذا باعتبارك رئيس حكومة الحزب الحاكم؟

- أنا رئيس حكومة الحزب الحاكم وهو لديه أغلبية وأنا أنتمي للمؤتمر الشعبي العام وعضو لجنته العامة.

كيف تقيم علاقة الحكومة بمجلس النواب؟

- مجلس النواب كانت تجمعه مع الحكومات السابقة مناكفات رغم أن مجلس النواب هو حلقة من حلقات اتخاذ القرار سواء فيما يخص موضوع التشريعات أو القروض أو الاتفاقيات، فإذا حل العناد تعطلت الكثير من القضايا وكذا أنا اعتبرت المجلس حلقة هامة جدا لا بد من خلق نوع من الثقة معه وفي بداية تشكيل الحكومة التقيت بالكتل البرلمانية عدة لقاءات وطلبت منهم البدء بصفحة جديدة وقلت لهم نحن في الحكومة سنكون ملتزمين بقراراتكم ولكن أرجو أن لا تحبس قراراتنا في أدراجكم سواء كانت قوانين أو قروضاً وتصور أن بعض القروض كانت تظل في المجلس أكثر من عام والحمد لله أزلنا الحاجز الموجود وألزمت الوزراء بأنه حين يطلب المجلس أياً منهم فإن عليه أن يذهب ويرد على الأسئلة ويوثق هذا بتقرير أسبوعي يرفعه وزير شئون مجلس النواب وقد دعيت شخصياً إلى المجلس وذهبت والآن العلاقة والحمد لله في أحسن حالاتها بين الحكومة والبرلمان والأمور تسير بشكل أفضل.

من موقعك كرئيس للحكومة كيف تعلق على ما يمكن أن يعتبره الناس فشلا حكوميا إزاء قضيا تخصهم، أولا: حمى الضنك التي تفتك بالناس، التعليم المختل، الإرهاب، كارثة السيول والفشل في احتوائها ؟

- أولا فيما يخص أداء الحكومة وبالذات في ما يخص حمى الضنك لقد برزت هذه المشكلة وأنا كنت في تعز قبل عيد الفطر وقد ناقشها مجلس الوزراء أكثر من مرة واتخذت بعض الإجراءات لمكافحتها وكلفت وزير الصحة مع محافظ تعز بإيجاد آلية تعقبها إجراءات محددة وواضحة لمعالجة أسباب المشكلة ومكافحتها من خلال تفعيل الطب الوقائي وعملهم جيد.

فيما يتعلق بأضرار السيول لقد مر عليها أكثر من عام وقد أعطاها فخامة الرئيس جل اهتمامه وعقدت اجتماعات هناك وأعطى توجيهات بإنشاء صندوق إعمار حضرموت الذي أترأسه وجمعنا أكثر من 42 مليارا إضافة إلى دعم الإخوة الإماراتيين ببناء ألف مسكن وعقدنا أكثر من لقاء للجنة التنفيذية واتبعنا أسلوب التعويض وقد تم تعويض من تهدمت منازلهم جزئياً وهو على غرار ما تم عمله في صعدة. والحمد لله الأمور تجري بوتيرة متسارعة وبداية الأسبوع ذهب رئيس جمعية الهلال الأحمر الإماراتي إلى المناطق المتضررة ووجد أن المساحات المخصصة للوحدات السكنية جاهزة بالكامل وسيبدأ تنفيذ المشروع قريبا وقد أعطينا الأولوية المطلقة لمسألة السكن وهناك أضرار أخرى في الزراعة وفي النحل، والمواشي والبعض يتعجل الأمر مع أن المسألة ليست بهذه السهولة فهناك من تهدم عليه دور وآخر أربعة أدوار وهكذا وسيتم التعويض بحسب الأضرار ولكن هناك مسوحات وتأكد من الحالات وسيبدأ الإماراتيون قريبا بعد أن حللنا مشكلة الأراضي وسنشتغل في المرحلة اللاحقة على التعويض في مسألة المزارع وملف المحاصيل وأهم شيء هو تصفية الوديان من الأشجار التي كانت تعيق مجرى السيل حتى لا تتكرر الكارثة ونحن في المجلس مرتاحون لما يجري .

في مسألة التعليم هناك خلل ولكن تكمن الم